

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٨٧

بشأن الموافقة على الخطابين المتبادلين المبرمين في القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بخصوص منحة يابانية بمبلغ ٢١٢٥ مليارين ياباني لتمويل مشروع توسيع مستشفى الأطفال الجديد بجامعة القاهرة ، والخطابين المتبادلين الملحقين بهما والخاصين بالمرحلة الأولى من المشروع والموقعة جميعها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧.

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور؛

قرر :

(مادة وحيدة)

ووفق على الخطابين المتبادلين المبرمين في القاهرة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان بخصوص منحة يابانية بمبلغ ٢١٢٥ مليارين ياباني لتمويل مشروع توسيع مستشفى الأطفال الجديد بجامعة القاهرة والخطابين المتبادلين الملحقين بهما والخاصين بالمرحلة الأولى من المشروع والموقعة جميعها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر بر نامة الجمهورية في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٤٠٨ (٣١ ديسمبر سنة ١٩٨٧) .

بحسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٢٢ جمادى الأولى سنة ١٤٠٨ الموافق ١٢ من يناير سنة ١٩٨٨

٣ - (٣) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعايا اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها في الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التي يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون في حالة الرعايا اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون في حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لتوسيع مبنى مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها في (أ) أعلاه الى موانئ في جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء في نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة في شراء المنتجات من الأنواع المذكورة في (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة في (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها عقودا بالين الياباني مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها في الفقرة ٣ . وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها بمقتضى العقود التي تم اقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ (والمشار إليها فيما يلى بـ « العقود التي تم اقرارها ») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في أحد البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف

الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها
(ويشار إليه فيما بعد بـ « البنك ») .

(٢) تتم الموفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم
البنك بطلبات السداد الى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من
حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي
المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين
هم أطراف في العقود التي تم اقرارها . ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية
الخاصة بدائنية ومديونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة
جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها .

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة ل :

(١) امداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه وانصرف والتسهيلات الطارئة
الأخرى خارج الموقع اللازمة لتنفيذ المشروع .

(ب) ضمان التفريغ والافراج الجمركى الفورى فى موانئ التفريغ
بجمهورية مصر العربية وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشترية فى
نطاق المنحة .

(ج) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأية رسوم جمركية أو صرائب
داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية ،
وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى
تم اقرارها .

(د) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى
قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء
عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود

التي تم اقرارها ، طبقا للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ؛

(هـ) تأكيد أن توسعات المستشفى والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفاعلية فى تنفيذ المشروع ، و

(و) تحصل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التي تعطىها المنحة .

(٢) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تشاور الحكومتان فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحانية .

وأشرف بأن أقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسليم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذي يفيد أنسأا الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .

وأنتى لأنتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

سفير فوق العادة ومفوض عن

اليابان لدى جمهورية مصر العربية

هيروشى هاشيموتو

(٢) كل من هذه الترتيبات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه سوف توضح فى شكل خطابات متبادلة تحدد قيمة المنحة المخصصة لكل مرحلة من المراحل المشار إليها فى الفقرة الفرعية (١) أعلاه : وعلى هذا فالقيمة المخصصة سوف تتاح خلال الفترة ما بين بدء تأريخ سريان الترتيب المعنى ونهاية المرحلة المعنية الا اذا تم مد كل فترة بموافقة السلطات المختصة فى كلا الحكومتين .

٣ - (١) تستخدم المنحة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، فقط ومن أجل شراء المنتجات اليابانية أو المصرية وخدمات الرعاية اليابانيين أو المصريين المدرجة أدناه : (ويقصد بعبارة الرعايا عند استخدامها فى الترتيبات الحالية الأشخاص اليابانيون الطبيعيون أو الأشخاص اليابانية الاعتبارية التى يديرها أشخاص يابانيون طبيعيون فى حالة الرعاية اليابانيين ، والأشخاص المصريون الطبيعيون أو الاعتباريون فى حالة الرعايا المصريين) .

(أ) منتجات وخدمات لازمة لتوسيع مبنى مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة ، و

(ب) خدمات لازمة لنقل المنتجات المشار إليها فى (أ) أعلاه الى موانئ فى جمهورية مصر العربية وتلك الخاصة بالنقل الداخلى .

(٢) مع عدم الاخلال بما جاء فى نص الفقرة الفرعية (١) أعلاه وعندما ترى الحكومتان ضرورة لذلك يمكن استخدام المنحة فى شراء المنتجات من الأنواع المذكورة فى (أ) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من دول أخرى غير اليابان أو مصر والخدمات من الأنواع المذكورة فى (أ) و (ب) من الفقرة الفرعية (١) أعلاه من رعايا دول أخرى غير اليابان أو مصر .

٤ - تبرم حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التى تحددها عقودا بالين اليابانى مع رعايا يابانيين لشراء المنتجات والخدمات المشار إليها فى الفقرة ٣ ، وتقوم حكومة اليابان باقرار هذه العقود لتصبح صالحة للمنحة .

٥ - (١) تنفذ حكومة اليابان المنحة بأداء مدفوعات بالين الياباني لتغطية المستحقات المترتبة على حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها مقتضى العقود التي تم اقرارها طبقا لما نص عليه في الفقرة ٤ (المشار إليها فيما يلي بـ «العقود التي تم اقرارها») في حساب يتم فتحه باسم حكومة جمهورية مصر العربية في إحدى البنوك اليابانية المصرح لها بالتعامل في الصرف الأجنبي الذي تحدده حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها (ويشار إليه فيما بعد بـ «البنك»).

(٢) تتم المدفوعات المشار إليها في الفقرة الفرعية (١) أعلاه عندما يتقدم البنك بطلبات السداد إلى حكومة اليابان بمقتضى تفويض بالدفع صادر من حكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

(٣) أن الغرض الوحيد للحساب المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) أعلاه هو تلقي المدفوعات بالين الياباني من حكومة اليابان والقيام بالدفع للرعايا اليابانيين الذين هم أطراف في العقود التي تم اقرارها. ويتم الاتفاق على التفاصيل الاجرائية الخاصة بدائية ومدىونية الحساب من خلال مشاورات بين البنك وحكومة جمهورية مصر العربية أو السلطة التي تحددها.

٦ - (١) تتخذ حكومة جمهورية مصر العربية الاجراءات اللازمة لـ:

(أ) امداد تسهيلات لتوزيع الكهرباء والمياه والصرف والتسهيلات الطارئة الأخرى خارج الموقع اللازمة لتنفيذ المشروع.

(ب) ضمان التفريغ والافراج الجمركي الفوري في موانئ التفريغ بجمهورية مصر العربية، وكذلك النقل الداخلى للمنتجات المشتراة في نطاق المنحة.

(ج) كفالة عدم تحمل الرعايا اليابانيين بأى رسوم جمركية أو ضرائب داخلية أو رسوم مالية أخرى قد تفرض فى جمهورية مصر العربية وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها .

(د) منح الرعايا اليابانيين الذين قد يحتاج الى خدماتهم التسهيلات التى قد تكون ضرورية لدخولهم وبقائهم فى جمهورية مصر العربية لأداء عملهم ، وذلك فيما يتعلق بتوريد المنتجات والخدمات فى نطاق العقود التى تم إقرارها ، طبقاً للقوانين والقواعد المعمول بها فى جمهورية مصر العربية .

(هـ) تأكيد أن توسعات المستشفى والمنتجات المشتراة فى نطاق المنحة يتم صيانتها واستخدامها بكفاءة وفعالية فى تنفيذ المشروع . و

(و) تحمل كافة المصاريف اللازمة لتنفيذ المشروع ، فيما عدا تلك التى تعطىها المنحة .

(ز) لا يعاد تصدير المنتجات المشتراة فى نطاق المنحة من جمهورية مصر العربية .

٧ - تتشاور الحكومتان فيما بينهما فيما يخص أى أمر قد ينشأ عن أو يتعلق بالترتيبات الحالية .

وأشرف بأن اقترح أن تعتبر هذه المذكرة ومذكرة سعادتكهم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيداً للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابي من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حروب هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية
ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى •
كما أشرف بأن أوكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات
السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتك وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين
الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى
من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة
لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ •

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية
ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى •
وأنتى لأتهز هذه الفرصة لأجدد لسعادتك التأكيد بعظيم تقديرى •

نائب رئيس مجلس الوزراء

ووزير التخطيط والتعاون الدولى

دكتور / كمال أحمد الجنزورى :

القاهرة فى ٧ سبتمبر ١٩٨٧

صاحب السعادة :

هيروشى هاشيموتو

سفير فوق العادة ومفوض عن اليابان

لدى جمهورية مصر العربية

أتشرف بالاحاطة بأبنى قد تلقيت مذكرة سعادتكم المؤرخة اليوم والتي تنص

على ما يلى :

بالإشارة الى الخطابات المتبادلة بتاريخ اليوم بشأن التعاون الاقتصادى اليابانى المقدم بهدف تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين اليابان وجمهورية مصر العربية ، يشرفنى أن أشير الى المناقشات التى تمت منذ وقت قريب بين مشالى حكومة اليابان وحكومة جمهورية مصر العربية وأن أقترح الترتيبات التالية بالنيابة عن حكومة اليابان طبقا لنص الفقرة ٢ من الخطابات المتبادلة المذكورة :
بغرض المساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة بواسطة حكومة جمهورية مصر العربية ، ستقدم حكومة اليابان لحكومة جمهورية مصر العربية منحة تصل قيمتها الى بليون ومائة وأربعة وأربعون مليون ين (١٤٤٤٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ين) خلال الفترة ما بين بدء سريان الترتيبات الحالية و ٣١ مارس ١٩٨٨ ما لم يتم مد هذه الفترة باتفاق متبادل بين السلطات المختصة للحكومتين .

وأنه ليشرفنى أيضا أن أقترح أن تكون هذه المذكرة ومذكرة سعادتكم بالرد نيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية ، تأكيدا للترتيبات السابقة بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسام حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات اليابانية والعربية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .
كما أشرف بأن أؤكد بالنيابة عن حكومة جمهورية مصر العربية الترتيبات السابقة وأوافق على أن مذكرة سعادتكم وهذه المذكرة تعتبران بمثابة اتفاق بين الحكومتين يصبح سارى المفعول بمجرد تسلم حكومة اليابان للاخطار الكتابى من حكومة جمهورية مصر العربية الذى يفيد اتمام الاجراءات القانونية اللازمة لدخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ .

حررت هذه المذكرة من ثلاثة أصول باللغات العربية واليابانية والانجليزية ولكل منها نفس الحجية ، وعند أى اختلاف فى التفسير يعتد بالنص الانجليزى .
واننى لأتهز هذه الفرصة لأحدد لسعادتكم التأكيد بعظيم تقديرى .

نائب رئيس مجلس الوزراء

وزير التخطيط والتعاون الدولى

دكتور / كمال أحمد الجنزورى

وزارة الخارجية

قرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٨٧ الصادر بتاريخ ١٩٨٧/١٢/٣١ بشأن الموافقة على الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاه اليابان منحة قدرها ٢١٢٥ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧

وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ١٩٨٨/١/١٢

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٨/١/١٦

قرر :

(مادة وحيدة)

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطابات المتبادلة بين حكومتى جمهورية مصر العربية واليابان والتي تتيح بمقتضاه اليابان منحة قدرها ٢١٢٥ مليون ين يابانى للمساهمة فى تنفيذ مشروع توسيع مستشفى الأطفال بجامعة القاهرة والموقعة فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٧/٩/٧

ويعمل بها اعتبارا من ١٩٨٨/٣/١٨

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد الجيد